



البيان الأولي

الشعب التونسي يجدد تمسكه بالديمقراطية خلال أول انتخابات رئاسية ذات مصداقية وشفافية.

تونس، في 25 نوفمبر 2014

استنتاجات أولية

- يجدد الشعب التونسي تمسكه بالقيم الديمقراطية في جو هادئ، خلال أول انتخابات رئاسية تعددية وشفافة.
- أثبتت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" مجددا استقلاليتها وحياديتها وكفاءتها. كما برهنت هيئاتها الفرعية عن حياديتها وحسن تنظيمها والتزامها المدني العالي. الهيئة أعدت تقييما لعملها مع انطلاق الانتخابات الرئاسية مما أدى إلى تدعيم التكوين وإلى اتخاذ جملة من التحسينات التقنية.
- معطيات تسجيل الناخبين الموزعة حسب الجنس والفئة العمرية تبرز قلة تمثيلية المرأة والشباب بالسجل الانتخابي: تمثل المرأة 46% من الناخبين المسجلين، في حين أنها تمثل 51% من عدد السكان. أما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 سنة، فإنهم يمثلون تقريبا 10% من عدد السكان في سن الانتخاب غير أنهم يمثلون أقل من 5% من الناخبين المسجلين. قامت الهيئة بإعادة إدراج 489 ناخبا كانوا قد قاموا بالتسجيل ولكنهم لم يجدوا أسماءهم بالسجل الانتخابي، أغلبهم بالخارج.
- تركية المترشحين من قبل النواب أو المواطنين وتأمين ضمان مالي معقول لا تعتبر شروطا تحد بصفة مجحفة من حق الترشح. ومن جملة 70 مترشحا، قبلت الهيئة 27 بصفة وقتية، من بينهم امرأة واحدة. وقامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" بالتنسيق مما يقارب 800.000 تركية شعبية مقدمة من المترشحين في وقت قصير وبإمكانيات محدودة، كما عاينت إخلالات في عدد لا يستهان به من الملفات.
- تمت الحملة الانتخابية في مناخ هادئ وتعددي. وقد تم ضمان ممارسة حرية التعبير والاجتماع. واحترم المترشحون عموما قواعد الحملة حيث تبين أن تنفيذها كان أقل تعقيدا مما كان عليه الأمر في الانتخابات التشريعية. وكانت الغالبية العظمى للمخالفات المسجلة من قبل مراقبي الهيئة وملاحظي بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات ذات أهمية محدودة.



- وسائل الإعلام العمومية وجزء من وسائل الإعلام الخاصة التي تمت متابعتها ضمنت عموما تغطية متوازنة للمرشحين خاصة من خلال حوارات تمت إدارتها بصفة محايدة. بسط عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية مهمة الإعلام بصفة متوازنة كما مكّن وسائل الإعلام السمعية والبصرية، وخاصة منها العمومية، من مزيد التركيز على المرشحين ورسائلهم مقارنة بالانتخابات التشريعية. وساهمت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، بطريقة إيجابية، في احترام قواعد التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية.
- عزز المجتمع المدني التونسي مشاركته في المسار الانتخابي بدرجة كبيرة. حيث أنه تم، بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، تم منح الاعتمادات لـ 25.000 ملاحظا، وهذا ما يمثل ارتفاعا بنسبة 80% تقريبا مقارنة بانتخابات يوم 26 أكتوبر.
- كان اليوم الانتخابي جيد التنظيم وقد تم في مناخ من الاحترام. وقيم ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بصفة "إيجابية" و "إيجابية جدا" سير التصويت والفرز، وكذلك شفافيته في جلّ المكاتب الـ 584 التي تمت ملاحظتها. وسجلت البعثة حضور ممثلي الأحزاب في 98% من المكاتب، وحضور ملاحظين تونسيين في 66% منها، وهي نسبة مطابقة للنسبة المسجلة في 26 أكتوبر. تجميع النتائج في المكاتب المركزية كان أكثر سلاسة منه في الانتخابات التشريعية، وذلك خاصة بفضل التدابير التي اتخذتها "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات". وتنتظر بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات نشر المحاضر على الموقع الإلكتروني "للهيئة العليا المستقلة للانتخابات" وستقوم بملاحظة مرحلة النزاع الانتخابي في حال وجودها.

التقييم الأولي

1. الإدارة الانتخابية

أثبتت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" مجددا استقلاليتها وحياديتها وكفاءتها خلال التحضير للانتخابات الرئاسية. وينطبق ذلك عموما على هيئاتها الفرعية.

وبالرغم من تمكن "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" من ضمان حسن سير الاقتراع والفرز وتجميع النتائج خلال الانتخابات التشريعية، فإنها قامت بإعداد تقييم لعملها بغية تحسينه مع انطلاق الانتخابات الرئاسية. وقد تناولت الهيئة أداءها بالتحليل الدقيق والنقدي، راصدة أخطاء لم يكن لها، مع ذلك، تأثير على نزاهة الانتخاب.



وقد شمل هذا التقييم كلّ مصالح "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" وأعضاء كلّ الهيئات الفرعية. وقد أعدت الهيئة، على هذا الأساس، برنامجاً لتدعيم تكوين أعضاء الهيئات الفرعية للانتخابات، وكذلك رؤساء مكاتب الاقتراع والأعوان المكلفين بالتنسيق واللوجستيك والمسؤولين عن توزيع المواد الانتخابية وتجميع النتائج. كما قرّرت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" ترفيع عدد الأعوان المكلفين بالتثبت من المحاضر إضافة إلى توفير دعم آلي أفضل للتجميع اليدوي. وقد حاولت أيضاً تبسيط مسالك جمع المحاضر، وتوضيح التعليمات المتعلقة بإرسال المحاضر المنسوخة ضوئياً حتى يتسنى نشرها بصورة أسرع.

عملية اعتماد ممثلي المترشحين، والتي طرحت إشكاليات خلال الانتخابات التشريعية، تمت هذه المرة في آجال أكثر واقعية بغاية تسهيل إعداد وتوزيع بطاقات الاعتماد. وقد قامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" بتوفير أدوات بسيطة وناجعة، على غرار ظرف معدّ على طريقة "براي" لتمكين الناخبين المكفوفين من التصويت بطريقة مستقلة، وكذلك مسطرة خاصة للتأكد من أنّ إمضاءات الناخبين قد تمّ وضعها في المكان المناسب على قائمة الناخبين مما يسهّل عملية المطابقة بين عدد الناخبين الذين قاموا بالتصويت وعدد بطاقات الاقتراع داخل صندوق الاقتراع.

II. تسجيل الناخبين

في الفترة الفاصلة بين الانتخابات التشريعية والرئاسية، فتحت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" أجلاً استثنائياً للتثبت، وذلك لفائدة الناخبين الذين قاموا بالتسجيل ولكنهم لم يجدوا أسماءهم بالسجل الانتخابي. وتبعاً لهذا النمط، قامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" بتدارك عدم إدراج أسماء 489 ناخباً، أغلبهم بالخارج. وقد طلب أكثر من 9.000 ناخب إدراجهم، ولكن فقط 1.618 منهم قدّموا دليلاً على قيامهم فعلياً بالتسجيل. كما سمحت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" بالقيام بـ 1.129 تغييراً لمكاتب الاقتراع لناخبين مسجلين بالخارج.

تبرز معطيات تسجيل الناخبين الموزعة حسب الجنس والفئة العمرية قلة تمثيلية المرأة والشباب بالسجل الانتخابي: تمثل المرأة 46% من الناخبين المسجلين، في حين أنّها تمثل 51% من عدد السكّان. أمّا الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 21 سنة، فإنهم يمثلون تقريباً 10% من عدد السكّان في سنّ الانتخاب غير أنّهم يمثلون أقلّ من 5% من الناخبين المسجلين. والتونسيون الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و 30 سنة يمثلون 24% من عدد السكّان، ولكن 20% فقط من عدد الناخبين.



III. تقديم الترشحات للانتخابات الرئاسية

تركزية المترشحين من قبل النواب أو المواطنين وتأمين الضمان المالي لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية لا تعتبر شروطا تحد بصفة مجحفة من حق الترشح. ومن جملة 70 مترشحا، قبلت الهيئة 27 بصفة وقتية بما أن الآخرين لا يستوفون الشروط المطلوبة.

قامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" بالثبوت مما يقارب 800.000 تركزية شعبية مقدّمة من المترشحين¹ في وقت قصير وبإمكانيات محدودة. وقد عاينت الهيئة إخلالات في عدد لا يستهان به من الملفّات كالتزكية من قبل مواطنين غير مسجلّين، وعدّة حالات تركزية لأكثر من مترشح من قبل نفس الشخص، أو تركيزات غير موقّعة. وقد قامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" بنشر بعض قوائم المرزّكين ووضع منظومة لتمكين المواطنين من التثبت من إمكانية استعمال هوياتهم دون علمهم. وقد رفع العديد من المواطنين دعاوى لدى النيابة العمومية إلى جانب الهيئة التي رفعت دعوى في سرقة قاعدة بيانات لشركة خاصّة واحتمال استعمالها كمصدر لتزكيات مزوّرة.

في 24 من أكتوبر، قامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" بنشر القائمة النهائية للمترشحين المقبولين بعد انتهاء آجال النزاع أمام المحكمة الإدارية. وقد تمّ رفض الـ 23 طعنا لدى الطور الابتدائي والـ 15 طعنا المقدّمة في الاستئنافي. وقد بنّيت المحكمة الإدارية في الطعون بعد النظر فيها بصفة مدقّقة والإجابة عن كل المطاعن المقدّمة من طرف المدّعين في الآجال القانونية القصيرة.

IV. الحملة الانتخابية

تمّت الحملة الانتخابية في هدوء، دون عنف وبصفة عامة دون خطابات محرّضة على الكراهية. وقد تمّ احترام حرية التعبير والاجتماع. وقد تنافس 27 مترشحا من بينهم امرأة واحدة. ولم يكن لانسحاب 5 مترشّحين بعد الإعلان عن القائمة النهائية² أثر قانوني في احتساب النتائج، كما لم يؤدّ ذلك إلى تغيير في ورقة الاقتراع.

تبين أن تنفيذ القواعد المتعلقة بالحملة³ كان أسهل ممّا كان عليه الأمر في الانتخابات التشريعية وذلك بفضل العدد الأقل من المترشّحين وتنظيم الحملة على المستوى الوطني وليس الجهوي.

¹ القانون الانتخابي ينص على ضرورة أن تتم تركزية المترشّح من قبل 10 نواب من المجلس أو 10.000 ناخب موزعين على الأقل على 10 دوائر انتخابية على أن لا يقل عددهم عن خمسمائة ناخب بكل دائرة منها.

² وهم: عبد الرحيم الزواري ومحمد الحامدي ومصطفى كمال النابلي وعبد الرؤوف العيادي ونورالدين حشاد.

³ بمناسبة الحملة الانتخابية الرئاسية قامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات"، من خلال مذكرات تفسيرية، بالتذكير ببعض أحكام القانون الانتخابي وبقرارها المتعلّق بقواعد الحملة الانتخابية. من جهة، ذكرت الهيئة أن استعمال المترشّحين لموارد أحزابهم ممكنة بشرط أن تكون بمقابل، ومن جهة أخرى، منع التمويل الأجنبي للحملة يبقى ساريا حتّى بالنسبة للحملة الانتخابية بالخارج. كذلك قامت الهيئة بتأويل سلس للقانون الانتخابي فيما يتعلّق باستعمال وسائل الاعلام الأجنبية وذلك بالسماح للمترشّحين مثلا بالتحدث لوسائل الاعلام الأجنبية بشرط أن يكون ذلك بطريقة تلقائية وغير متكررة وألا يندرج ذلك في إطار الدعاية السياسية.



وقد احترمت المترشحون بصفة عامّة التراتيب وكانت الغالبية العظمى للمخالفات المسجلة من قبل مراقبي الهيئة ذات أهمية محدودة. وقامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" برفع دعاوى لدى النيابة العمومية في شأن 22 مخالفة انتخابية تتعلق بعدم احترام القواعد الخاصة بتعليق الملصقات، وباستعمال وسائل الاعلام الأجنبية، وبالإشهار السياسي وحالة تتعلق بخطاب يدعو للكراهية.

كان دور وسائل الإعلام في الحملة الانتخابية الرئاسية أكبر من دورها في الحملة الانتخابية. في المقابل، كانت الحملة هذه المرّة أقل ظهوراً في الشارع. ووفقاً لملاحظتنا، قام فقط المترشحون الباجي قايد السبسي والمنصف المرزوقي وحمّة الهمامي باجتماعات كبرى. وقد قام الباجي قايد السبسي والمنصف المرزوقي وحمّة الهمامي وسليم الرياحي بحملات قريبة ("من باب الى باب"، وعبر المواقع الاجتماعية، وزيارات للأسواق، ومقاهي سياسية). وقد قام بعض المترشحين، كالباجي قايد السبسي والعربي نصرة ومنذر الزنايدي وياسين الشنوفي وسليم الرياحي ومحمد فريخة، بتسويق مواقع إخبارية كبرى على المحاور الرئيسية للمدن⁴. وقد اعتبر العديد من المترشحين وكذلك مقالات الرأي أن الحملة اتّسمت باستقطاب ثنائي كبير.

وتكوّنت موارد المترشحين من مساعدة عمومية متواضعة في حدود 80.000 دينار وهي مخصّصة لكل المترشحين من جهة، ومن تمويل ذاتي وتمويل خاص، من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ 22 مترشحاً لم يستلموا الدفعة الأولى من المساعدة العمومية إلا يوم الجمعة 14 نوفمبر أي بعد ثلاثة أسابيع من الموعد المحدد قانوناً⁵. وقد حدّدت الحكومة السقف العامّ للإنفاق الانتخابي لكل دورة من الانتخابات الرئاسية بـ10 أضعاف قيمة المساعدة العمومية.

V. المناخ الإعلامي

على غرار الانتخابات التشريعية، تمّ احترام حرية الرأي والتعبير والمعلومات المضمونة بالدستور وقد تمكّنت وسائل الإعلام التونسية من تغطية الحملة الرئاسية دون عراقيل. يفرض القانون الانتخابي وقرارات "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري على وسائل الإعلام القيام بتغطية إعلامية محايدة ومنح المترشحين نفس مدّة البث. وتبيّن أنّ احترام واجب الإنصاف، خلال الانتخابات التشريعية، كان صعباً، بل مستحيلاً، وذلك بسبب العدد الكبير للقوائم الذي يفوق 1.300 قائمة. وقد سهّل عدد المترشحين للانتخابات الرئاسية الذي كان أقلّ بكثير من عدد القوائم المترشحة - 27 مترشحاً، انسحب من بينهم 5 مترشحين قبل أو خلال الحملة الانتخابية - مهمّة الإعلام بصفة متوازنة كما مكّن وسائل الإعلام السمعية والبصرية، وخاصة منها العمومية، من مزيد

⁴خلافاً للقواعد المتعلقة بالحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية، يسمح القانون الانتخابي بتسويق أماكن إخبارية كبرى في الانتخابات الرئاسية.

⁵يجب أن يتم تحويل المساعدة العمومية للمترشحين قبل بدء الحملة الانتخابية بسبعة أيام.



التّركيز على المترشّحين ورسائلهم. ولعلّ أحسن مثال على ذلك، تخصيص القناة العمومية "الوطنية 1" للمترشّحين -خارج حصص التعبير المباشر- ما يقدر بـ30 مرّة أكثر من الوقت الذي تمّ تخصيصه خلال الانتخابات التشريعية.

وامتعت جلّ وسائل الإعلام السمعي والبصري التي تمّت متابعتها⁶ عن تنظيم مناظرات واختاروا بثّ حوارات مع المترشّحين. وقد برهنت وسائل الإعلام العمومية (الوطنية 1 والاذاعة الوطنية) على حيادها، وذلك بتقديم حوارات مع المترشّحين، مخصّصة عموماً بنفس الوقت لكلّ منهم، وفقاً لترتيبهم على ورقة الاقتراع. إضافة إلى ذلك، حاورت القناة الخاصة "حنّبل" وإذاعة "موزاييك ف.م" جلّ المترشّحين بطريقة متوازنة. كما سهرت كلّ وسائل الإعلام المذكورة على ضمان التوازن صلب برامجها الإخبارية.

وضمنت قناة "نسمة" نفاذ المترشّحين للحوارات، لكنّها خصّصت بصفة ملحوظة أكثر زمن بثّ للمترشح حمّة الهمامي الذي تلقّى ما يقارب 25% من التغطية التي كرّستها القناة للمترشّحين⁷. ولم تحاور قناة "الحوار التونسي"، التي لا تبثّ برامج إخبارية، إلاّ 7 مترشّحين في وقت الدّروة.

ما عدا بعض الاستثناءات، احترمت وسائل الإعلام السمعي والبصري منع بثّ الإشهار السياسي ونشر سبر الآراء خلال الفترة الانتخابية⁸. وتمثّل الخرق الأكثر وضوحاً في بثّ، ذي طابع إشهاري واضح، لأول اجتماع انتخابي للمترشح الباجي قايد السبسي على قناة "نسمة" ممّا أدّى إلى تسليط عقوبة عليها من طرف الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

الصحافة المكتوبة ليست مجبرة إلاّ على "ضمان تساوي الفرص بين المترشّحين". وقد أظهرت جلّ الصّحف التي تمّت ملاحظتها، توجّهات تحريرية أكثر وضوحاً ممّا كان عليه الأمر خلال الانتخابات التشريعية. وكانت جريدة "المغرب" ناقدة بصفة واضحة للرئيس المنصف المرزوقي: حوالي 25% من التغطية المخصّصة له كانت سلبية. وكرّست جريدة "الشروق" للمترشح الباجي قايد السبسي مساحة أكبر من بقيّة المترشّحين، منها تقريباً 12% ذات طابع إيجابي. وفي المقابل، كانت تغطية صحيفة "لابراس" التّونسية، وهي صحيفة حكومية، أكثر توازناً وحيادية.

⁶ في الفترة الممتدّة ما بين 1 و 21 نوفمبر، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بمتابعة 5 قنوات تلفزيونية (وهي الوطنية 1 و 2، و حنّبل، ونسمة، والحوار التونسي) ما بين السادسة مساءً ومنتصف الليل. و3 محطات إذاعية (وهي الإذاعة الوطنية، وموزاييك أف أم، وشمس أف أم ما بين السابعة والتاسعة صباحاً ثم ما بين منتصف النهار و الثانية بعد الزوال طيلة كامل الحملة الانتخابية. ولم يتمّ أخذ حصص التعبير المباشر بعين الاعتبار. كما ضمّت عمليّة الرّصد 3 صحف وطنية يومية (لابراس، والشروق و المغرب) ما بين 2 و 22 نوفمبر. كما قيّم المتابعون نوعيّة محتوى عيّنة من 4 مواقع انترنات (تونسكوب، وأفريكان مانجر، و بيزنس نيوز، و واب مانجر سنتر).

⁷ خلافاً لبقية المترشّحين، تمّت محاورته مرتين، وتمّت إعادة بثّ الحوار الأوّل. حمّة الهمامي هو المترشح الوحيد الذي تمّتع ببرنامج ذي طابع إيجابي كرّس لتقديمه داخل محيطه العائلي.

⁸ تمّت معاقبة قناة "نسمة" و راديو "اكسپرس ف.م" و قناة "الزيتونة" بخطية مالية بـ20 ألف دينار من طرف الهايكا تبعاً لتعليقها على نتائج سبر آراء متعلّقة بالانتخابات الرئاسية.



وتنشر النتائج التفصيلية لمتابعة وسائل الإعلام والاتصال من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات في ملحق لهذا البيان الأولي.

VI. المجتمع المدني

عزز المجتمع المدني التونسي مشاركته في المسار الانتخابي بدرجة كبيرة. حيث أنه تم، بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، اعتماد 25.000 ملاحظا ينتمون إلى 25 بعثة، وهذا ما يمثل ارتفاعا بنسبة 80% تقريبا مقارنة بانتخابات يوم 26 أكتوبر.

VII. يوم الاقتراع وتجميع النتائج

كان اليوم الانتخابي جيد التنظيم وقد تم في مناخ من الاحترام. ومثلما هو الشأن أثناء الانتخابات التشريعية، تمكن الناخبون من التعرف على مكاتب الاقتراع الخاصة بهم بسهولة وكان الأعوان والمواد اللازمة موجودة على عين المكان وفي الوقت المحدد. وفي مراكز الاقتراع التي تمت ملاحظتها من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات، مثلت النساء أكثر من نصف أعضاء مكاتب الاقتراع، ولكن ثلث المديرين فقط.

ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات سجلوا أن أعضاء مكاتب الاقتراع متمكنون من الإجراءات وقيموا فتح المكاتب بطريقة "إيجابية" أو "إيجابية جدا" في كل المكاتب التي تمت ملاحظتها. كما سجلوا أن سير الاقتراع وشفافيته كان "جيدا" أو "جيدا جدا" في 99% من الحالات التي تمت ملاحظتها وكان الجو العام للاقتراع "جيدا" أو "جيدا جدا" في 97% من مراكز الاقتراع.

وقد حضر ممثلو الأحزاب في 98% من مكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات. ممثلو الباجي قايد السبسي كانوا حاضرين في 86% وممثلو المنصف المرزوقي في 56%. ممثلو حمة الهمامي وسليم الرياحي كانوا حاضرين في 24% و19% من مكاتب الاقتراع على التوالي. وقد سجلت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات حضور ملاحظي الانتخابات التونسيين في 66% من مكاتب الاقتراع وهي نسبة مطابقة للنسبة المسجلة في 26 أكتوبر. وكما هو الشأن بالنسبة لممثلي الأحزاب، تمكن الملاحظون من القيام بمهامهم بكل حرية.

تم استكمال الفرز بصورة أسرع من الانتخابات التشريعية، ولكن دائما في إطار الشفافية: وقد أشار ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات إلى أنه قد تم احترام نية الناخبين وأنه قد تم إسناد الأصوات بطريقة صحيحة للمترشحين. و تم إمضاء المحاضر من طرف ممثلي المترشحين، وتعليقها خارج المكاتب في 100% من الحالات التي تمت ملاحظتها.



تم تنظيم عملية تجميع النتائج في المكاتب المركزية بطريقة أفضل من الانتخابات التشريعية خاصة بفضل التدابير المتخذة من قبل "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات": تسليم المحاضر والتثبت منها كانت أسرع، وتدعيم الأعوان مكن من أن تكون العملية أكثر سلاسة. و في ما عدا بعض الاستثناءات، تمتع ممثلو المترشحين والملاحظون بنفاذ للمعطيات أحسن من يوم 26 أكتوبر. وتنتظر بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات نشر المحاضر على الموقع الإلكتروني "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" وستقوم بملاحظة مرحلة النزاع الانتخابي في حال وجودها.

بدعوة من الحكومة التونسية والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، حضرت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات إلى تونس منذ 17 سبتمبر 2014. وتشرف على البعثة السيدة أنمي نايتس أويتبروك Annemie Neyts-Uyttebroeck عضو البرلمان الأوروبي. تم نشر 93 ملاحظا من 26 دولة من جملة 28 دولة عضوا بالاتحاد الأوروبي، وكذلك من سويسرا والنرويج، وذلك في كامل أنحاء البلاد بهدف تقييم مسار الانتخابات الرئاسية في ضوء المعايير الدولية والقوانين التونسية. وفد من البرلمان الأوروبي متكون من ستة أعضاء بالبرلمان ويترأسه السيد ميكائيل غالير Michael Gahler انضم إلى هذه البعثة، ويؤيد هذه الاستنتاجات.

وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بصياغة استنتاجاتها الأولية بكل استقلالية طبقا لإعلان المبادئ من أجل الملاحظة الدولية للانتخابات الصادر عن الأمم المتحدة في أكتوبر 2005. يوم الاقتراع، قام ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بزيارة 584 مكتب اقتراع (3,5% من مجموع المكاتب) في الـ 27 دائرة انتخابية بالبلاد بغاية ملاحظة عمليات الفتح، والتصويت، والفرز و تسليم النتائج.

ومثلما قامت بذلك خلال الحملة الانتخابية، ستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات ملاحظة التطورات اللاحقة للانتخابات، وبالتحديد تجميع النتائج وكذلك مرحلة النزاعات الانتخابية في حال وجودها، بما في ذلك معالجة المخالفات الانتخابية. كما ستقوم بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بملاحظة الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في كل مراحلها وستصدر بيانا آخر يومان بعد يوم الاقتراع.

وستنشر البعثة تقريرا نهائيا حول مجمل ملاحظاتها قد تضمن فيه جملة من التوصيات، وذلك في الأسابيع الموالية لنهاية المسار الانتخابي.

وتود بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات التعبير عن شكرها للحكومة التونسية، وللهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وللهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، وللمحكمة الإدارية، ولكل السلطات الوطنية، وكذلك للأحزاب السياسية، ولبعثات الملاحظة الوطنية والدولية، ولمنظمات المجتمع المدني، وذلك لتعاونها وحسن استقبالها خلال مدة الملاحظة. كما تخصص البعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي بتونس والبعثات الديبلوماسية للدول الأعضاء بأخلص عبارات العرفان.

وسيتم إتاحة النسخة الفرنسية أيضا لهذا البيان الأولي بالموقع الإلكتروني للبعثة: <http://www.eucom.eu/tunisie2014> فقط النسخة الفرنسية تعد رسمية.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:

خوزي أنطونيو دي غابريال (José Antonio De Gabriel)، رئيس الملاحظين المساعد، الهاتف: (+216) 71 268 423

الاساندرو غوري (Alessandro Gori)، الملحق الصحفي، الهاتف: (+216) 98 754 506

بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات – تونس 2014

نزل المرجان (Le Corail Suites) الطابق الخامس، البحيرة 2، تونس.